كلمة ونص

ميشيل خياط

طي البند العاشر من التعليم المهني

صدر عن وزارة التربية – مؤخراً– قرار لافت، قضى بطي البند العاشر من تعليمات القيد والقبول في المدارس المهنية للعام الحالي. وكان البند العاشر يمنع من سجل في مدرسة مهنية أن يتقدم إلى امتحانات الشهادة الثانوية العامة العلمي أو الأدبي بصفة أحرار، ما لم يكن قد حصل على الشهادة الثانوية المهنية التي انتسب إليها.

فهل هذا الطي خطوة إلى الأمام ونعمة على التعليم المهني، أم إنه يتناقض مع الحفاوة التي حظي بها التعليم المهني السوري مؤخراً؟

لقد تميز العام الدراسي الحالي في أنه بدأ محضوناً بقانونين جديدين (٣٨–٣٩) نصا على إمكانية تحويل ٤٦٠ مدرسة وما يقرب من مئة معهد متوسط للتربية والتعليم العالي، إلى مراكز إنتاجية تستفيد من خبرة المدربين وحماسة وقوة الطلاب الشباب في إنتاج ما هو مفيد للوطن، إلى جانب إمكانية انتقال الطلاب إلى المصانع للعمل فيها – دواماً جزئياً– أو مجيء الصناعيين إلى تلك المدارس والمعاهد والاستفادة من – المكان– وهذا ثمين جداً.

ومع أنه أعلن عن عدة مشاريع واتفاقيات بين المدارس والصناعيين، وصيانة منشآت حكومية فإن المعاهد المتوسطة لم تدخل هذا المعترك – المهم جداً – بعد.

ومن المفيد أن يدرك الجميع أن التعليم المهني ضرورة حيوية للأغلبية العظمى من شباب الوطن، إذ ينأى بهم عن البطالة أم الشرور وهي دافع قوي للهجرة محفوفة بالمخاطر.

وهذا التعليم المهني مطلب وطني لبلد يخرج من حرب مدمرة تباعاً ويتوق إلى إعادة البناء، في وقت بات فيه العمل يتطلب مهارات علمية متقدمة، ذلك أن أغلب المهن اليوم، تعتمد على الحاسوب، أضف إلى ذلك أن الشهادة الثانوية غدت أضعف الأيمان على صعيد المعرفة والوعي والثقافة لأي إنسان.

توافرت حوافز ومشجعات جديدة للتعليم المهني في هذه السنة، منها قبول ٦ بالمئة من الأوائل في الجامعات مباشرة بدلاً من ٣ بالمئة (سجل في هذا العام ٥١٧ طالباً وطالبة من المدارس المهنية في كليات الهندسة والاقتصاد)، وتمت إضافة مهنة جديدة هي (الإطعام)، ليصبح عدد المهن ٢٣ مهنة.

ويقول المهندس فهمي الأخحل مدير التعليم المهني في وزارة التربية إن ٤٠ بالمئة ممن سجلوا في التعليم المهني هذا العام كان يحق لهم متابعة الدراسة في التعليم العام (علمي أو أدبي)..!

إذاً ما مسوغ إلغاء البند العاشر، الحامي للمدرسة المهنية، من متسكعين يضيعون الوقت فيها، ويتعبون إداريينا، ويحصلون منها على وثائق التأجيل، ثم يتركونها للحصول على الثانوية العامة علماً أن تكلفة طالب المدرسة المهنية لا تقل عن مليون ليرة سنوياً..؟!

ثمة دراسات رصينة أشارت في وقت مضى إلى نسب تسرب عالية ٤٢ بالمئة ربما قادت إلى البند العاشر.

لكن الوجه الآخر للقرار الجديد، قد يكون جيداً، فهو يميل إلى عدم الإجبار، علماً أن هذا الإجبار هو أحد أهم أسباب النفور من التعليم المهني.

إن النجاح في الانتقال بالمدارس المهنية والمعاهد المتوسطة التقنية إلى إنتاجية تدر أرباحاً شهرية مجزية على الطلاب والمدربين والمدرسين والإداريين، هو الدواء الشافي الآن، وهو السبيل إلى تشبث الطلاب بمدارسهم المهنية، وتفانيهم للحصول على شهاداتها للمتابعة في المعاهد والجامعات، وسيشكل هذا النجاح إذا كان باهراً طريقاً سالماً نحو قرار مفيد هو إلغاء الإجبار على التسجيل في المدارس المهنية استناداً إلى العلامات الأدنى بين الحاصلين على شهادة التعليم الأساسي. وهذا يحتاج إلى جهود جبارة، للإعلام المتابع واليقظة دور مهم فيها.

أحراج السويداء حطباً!

أهالٍ: المعتدون على الحراج معروفون وما زالوا خارج قبضة العدالة

السويداء- عبير صيموعة

بدأت أحراج السويداء تختفي وتندثر تدريجياً جراء انتشار المجموعات المسلحة التي تعمل ليلاً في تقطيع الأشجار وضمن مجموعات في ظل غياب المؤازرة الفعالة للجهات المعنية لعناصر الحراج مع إشارة جميع أهالي القرى الحراجية نفسها ممن التقتهم «الوطن» إلى أن معظم التعديات تلك كانت من أبناء تلك القرى التي تثبتها الضبوط المنظمة من دائرة الحراج وبأسماء صريحة.

كما أشار الأهالي إلى تعرض مفرزة تتكون من أكثر من ٢٠ عنصراً حراجياً للتهديد بإحراق المخفر الحراجي ضمن أحد الأحراش بعد تعرضهم لإطلاق الرصاص الحي من تلك المجموعات واضطرار المجموعة للانسحاب خوفاً من تعرض عناصرها للقتل بعد تنظيمهم الضبوط القانونية بأسماء المسلحين الذين هاجموا المخفر وغيرهم من الأسماء التي تم الإبلاغ والتحري عنها من المجتمع المحلي في الكفر والرحى ومنطقة الكوم إضافة إلى سهوة بلاطة.

وأكد الأهالي أن المسلحين سواء من أبناء تلك القرى أم من غير أبنائها باتوا معروفين متسائلين لماذا لا يتم القبض عليهم وإحالتهم إلى القضاء المختص؟

كما لفت الأهالي على ساحة المحافظة كلها أن انتشار ظاهرة التحطيب تفاقمت بعد أن باتت مصدراً للرزق لكثير من المخالفين العاجزين عن مغادرة المحافظة الأمر الذي دفع كثيراً من ضعاف النفوس إلى امتهان التحطيب كمصدر لرزقهم في ظل النقص بالمحروقات والغاز والكهرباء بعد أن تجاوز سعر الطن من الحطب المعروض للبيع خلال الأسابيع الماضية مليون ليرة.

بدوره مصدر مسؤول في مديرية زراعة السويداء أكد لـ«الوطن» تعرض جميع المناطق الحراجية العامة والخاصة وحتى الأشجار المثمرة للتعديات بالقطع وأعداد كبيرة حيث تم قطع جميع الأشجار الحراجية في بلدة الكفر تقريباً في ظل الظروف الأمنية في المحافظة إضافة إلى أن الأهالي باتوا متخوفين من الخروج ليلاً لحراسة تلك الحراج ومؤازرة الضابطة الحراجية الأمر الذي أدى إلى استفحال الأمر لعجز ضابطة الحراج منفردة عن ضبط الواقع بالشكل الأمثل نظراً للمساحات الحراجية الكبيرة إضافة إلى تعرض عناصرها للرصاص الحي فضلاً عن التهديدات المتلاحقة لجميع العناصر بعد كل تنظيم ضبط.

كما أشار المصدر إلى أن عدد الضبوط الحراجية التي تم تنظيمها تزيد على ٦٢ ضبطاً حيث يتضمن كل ضبط على أقل تقدير ٣ أو ٤ أسماء من المعتدين على تلك الحراج يضاف إليها العديد من الأسماء المحالة للتحقيق لقطع أشجار حراجية بناء على شكاوى الأهالي وتحري دائرة الحراج بوجود الأحطاب لديهم فضلاً عن تتبع مواقع التواصل الاجتماعي وعمليات الإعلان عن بيع الأحطاب ضمنها حيث ثبتت أعمال التعديات تلك بعد مقاطعة تلك الأسماء مع الأسماء التي تم تنظيم الضبوط بحقها أو الإبلاغ عنها.

وتبقى الإشكالية الأساسية التي تواجه عمل الضابطة الحراجية هو امتلاك جميع المعتدين على الحراج للأسلحة النارية وسيارات لا تحمل لوحات نظامية فضلاً عن قيامهم بعمليات الاعتداء تلك على شكل مجموعات وعزوف المجتمع المحلي في كثير من الأحيان عن الإدلاء بأي معلومة خوفاً من ردة فعل هؤلاء.

وأكد المصدر أن الإشكالية الأخرى تكمن بوجود دورية واحدة للحراج لا يتجاوز عدد عناصرها ٣٠ عنصراً يعملون بنظام المناوبات وعجزهم ضمن تلك الأعداد عن تغطية ومواكبة جميع الأراضي الحراجية في المحافظة التي تمتد على مساحات شاسعة فضلاً عن عزوف الكثيرين عن العمل والتعاقد مع دائرة الحراج كحراس موسميين خوفاً من تعديات تلك المجموعات المسلحة وخوفاً من الاصطدام مع بعض أهالي تلك القرى وخاصة مع عدم وجود المؤازرة الفعالة وفي وقتها المطلوب.

فلاحو سهل عكار يخشون الفيضان على أراضيهم وبيوتهم

محرز: خطة لتعزيل مجاري الأنهار باشرنا بتنفيذها

طرطوس - هيثم يحيى محمد

اقترب موسم الري في سهل عكار الفسيح من نهايته مع نهاية الصيف ودخولنا فصل الخريف الذي يشهد بين الحين والآخر هطلات مطرية متفرقة قد تغني عن الري من المشاريع الحكومية.

ومع ذهاب موسم الصيف الذي كانت شكاوى الفلاحين فيه قليلة على المسؤولين عن شبكات الري الحكومية بدأ الخوف ينتاب الفلاحين من حصول فيضانات على أراضيهم من مجاري الأنهار والمصارف المنتشرة في السهل بسبب امتلائها حالياً بالشجيرات والأتربة والمخلفات المختلفة وبالتالي باتوا يطالبون مديرية الموارد المائية بتعزيل هذه المجاري والمصارف والانتهاء منها قبل حلول الشتاء وإلا فسيتعرضون لخسائر جسيمة نتيجة تلف محاصيلهم الزراعية وتخريب أبنيتهم المجاورة كما حصل في سنوات سابقة.

مدير الموارد المائية بطرطوس محمد محرز وبعد رد على الشكاوى الاستباقية التي وصلت إلى «الوطن» من الفلاحين بهذا الخصوص أوضح أن المديرية أنجزت الكثير الأعمال بإمكاناتها الفنية وبآلياتها خلال عام ٢٠٢٢ الحالي على شبكات الري والصرف من حيث الصيانات والتعزيل والتحسين لتبقى بجاهزيتها ومن أبرز ما قامت به إعادة بلاطات مكسرة على القنوات الرئيسية وتعزيل لشبكات الصرف الحكومية بآليات المديرية بطول (١٠) كم منها قناة نبع الفوار ونهر بطول ١٫٥ كم وتعزيل لشبكات الري المكشوفة بطول (٤٠) كم وأيضاً تعزيل جوانب آلية الري الرئيسية لسد الباسل بطول (٣٦) كم وتعزيل مخارج ومداخل سيفونات وعلب بيتونية على الشبكات المكشوفة وإصلاح أعطال على الشبكات المستمرة وتركيب عشرات السكورة منها السكر الرئيسي لسد خليفة قطر/٦٠٠/ ملم وسكر قطر /٨٠٠/ مم وتنفيذ خطوط إضافية مع كامل اكسسواراتها واستبدال بعض اقتية الفلومات ببواري من البولي إيتيلين وتنفيذ معابر(من البواري المعدنية والبيتونية والاسبيستوس) للمياه وإجراء الصيانات لمحطات الرفع والصرف والفوار في الشبكات الحكومية وتبديل مجموعة غاطسات وإصلاح اللوحات الكهربائية لها واستبدال محولة كهربائية وصيانة ثلاث أخرى وتركيب حمايات لها وتركيب قواطع /١٠٠/ امبير عدد اثنين ورش مبيدات أعشاب على الوجوه الخلفيات لكافة السدود بمساحة (٦٠) دونماً إضافة لرش بعض المصارف وجوانب الأقنية بطول /١/ كم.

استبدال المضخة الهيدروليكية وخراطيمها في الصمام اليساري لسد الباسل والخراطيم في اليميني وتعزيل ضفتي البحيرة لسد الصوراني ومجرى النهر بطول /٢٠٠/ متر نتيجة ظهور نبتة موسمية فيها.

وأكد محرز أن هذه الأعمال ساهمت بتحسين واقع الري في سهل عكار خلال الصيف الحالي وقللت من شكاوى الفلاحين كما أنها ستساهم في التخفيف كثيراً من الأضرار التي كانت تشهدها أراضي السهل في موسم الأمطار الغزير وأضاف مدير الموارد رداً على سؤال «الوطن» المتعلق بوجود مجاري أنهار ومصارف مملوءة بالأوساخ والمخلفات التي أغلقتها.

وأضاف: حالياً وضعنا خطة لتعزيل وصيانة كل مصارف سهل عكار وشبكات الري الحكومية ومحطات الضخ ومشروع الآبار الجوفية التي تحتاج للتعزيل وخطة لتعزيل مصارف وأقنية القلوع بمنطقة بانياس ونهر جوبر وقد تمت المباشرة بهذه الأعمال إضافة لتلبية طلبات الأخوة المواطنين بتعزيل بعض الاختناقات في مجاري الأنهار والمسيلات الشتوية.

أما بخصوص مطالبة بعض الفلاحين في قرية خربة الأكراد بخصوص الحاجة الماسة لرفع الساتر المنفذ على جانب نهر العروس بطول ١٥٠ متراً حتى لا يتكرر فيضان النهر عليهم وعلى أراضيهم ومزروعاتهم إضافة لضرورة تعزيل مجرى النهر من الأعشاب التي أغلقته فقد أجاب محرز بالقول: أجرت المديرية دراسة وأعدت إضبارة فنية ومالية لرفع هذا الساتر ورفعت الإضبارة لهيئة الموارد المائية من أجل رصد الاعتماد اللازم للتنفيذ وفور توافر الاعتماد سيتم التنفيذ، أما بشأن تعزيل النهر فهو ضمن خطة المديرية لهذا العام.

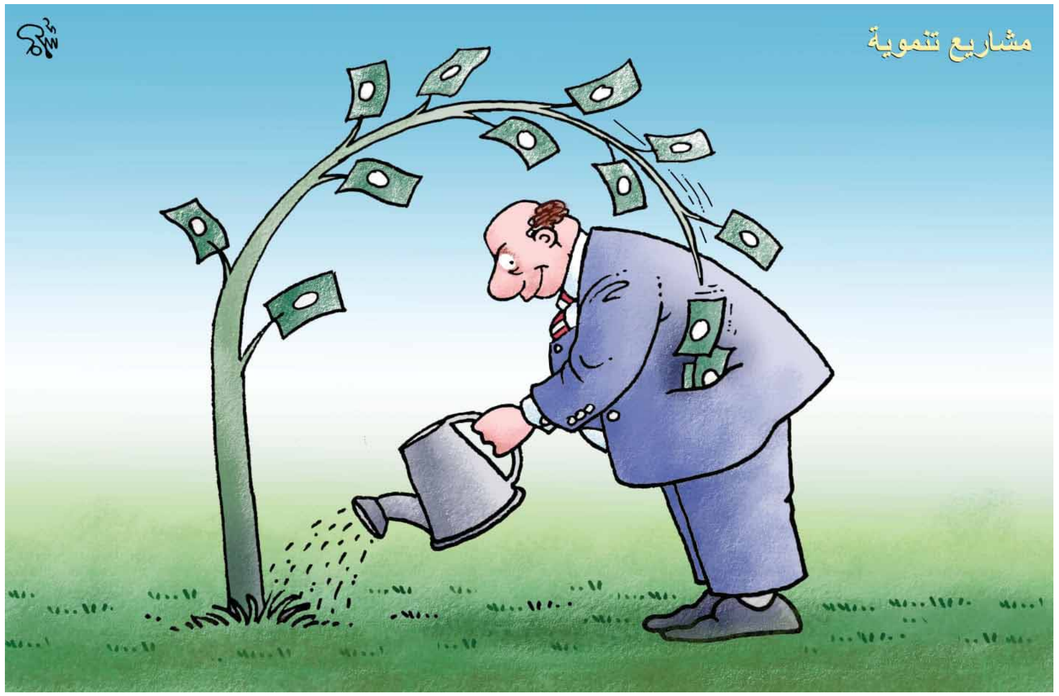

المحاميات السوريات متميزات

١٢ ألف سيدة تمارس مهنة المحاماة في سورية من أصل ٣٧ ألف محام مسجلين في النقابة

• العكام: ٣٥ بالمئة من العاملين بالمحاماة من الجنس اللطيف

• جمول لـ«الوطن»: ازدياد ملحوظ في عدد المحاميات في سورية

محمد منار حميجو

أظهرت إحصائيات نقابة المحامين أن هناك ١٢٠٣٥ سيدة تمارس مهنة المحاماة في سورية من أصل ٣٧٤٣٢ محامياً مسجلين في النقابة.

وبحسب جدول أسماء المحامين الذي نشرته النقابة على صفحتها على «الفيسبوك» فإن عدد المحاميات الأساتذة ٨٣٤٥ بينما المحاميات المتمرنات وصل عددهن إلى ٣٦٩١ متمرنة.

عضو مجلس نقابة المحامين وعضو مجلس الشعب فيصل جمول اعتبر أن هناك ازدياداً ملحوظاً في عدد المحاميات في سورية خلال في السنوات العشر الأخيرة، معيداً ذلك لعدة أسباب منها مغادرة الكثير من الشباب القطر خلال هذه السنوات بسبب الحرب على سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جمول أن المحاميات في سورية متميزات وعاملات ونشيطات وبالتالي هناك حضور لهن في مهنة المحاماة، لافتاً إلى أن المحاميات موجودات منذ نشأة نقابة المحامين في سورية.

ولفت فيصل إلى أن هناك تميزاً لعمل المرأة في سورية بشكل كبير لأنها أعطيت دوراً وحرية في كافة المجالات سواء في المحاماة أم الطب أو الهندسة وغير ذلك من المجالات إضافة إلى أن المرأة تبوأت في سورية الكثير من المناصب، مشيراً إلى أن هناك دائماً تمثيلاً وحضوراً مميزاً للمحاميات في المؤتمرات والمشاركات الخارجية.

وبين جمول أن أغلب فروع النقابة في المحافظات هناك تمثيل للمحاميات في مجلس فروعها، مشيراً إلى أن هناك تمثيلاً واضحاً بالنسبة للمرأة في القضاء، ومؤكداً أنه يوجد أيضاً قاضيات متميزات حتى إن هناك قاضيات تميزن في عملهن عن العديد من القضاة.

ولفت جمول إلى أن دور المحاميات في سورية مهم وبكل تأكيد يساهمن في بناء المجتمع والأسرة من الناحية القانونية إضافة إلى مساهمتهن في تقدم العمل المهني في المحاماة والقضاء باعتبار أن القضاء والمحاماة يمثلان جناحي العدالة.

وبين جمول أن القضاء لا يميز في التعامل بين المحامية والمحامي في الدعاوى المنظورة أمامه باعتبار أن التعامل يكون وفق الأدبيات القانونية والمهنية والأخلاقية وبالتالي لا مجال للعاطفة في هذا الموضوع.

من جهته أكد عضو مجلس الشعب وأستاذ القانون العام في كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد خير العكام أن نسبة المحاميات في سورية نحو ٣٥ بالمئة من إجمالي عدد المحامين، معتبراً أن هذه النسبة متطورة مقارنة بدول الجوار، وهذا يدل أيضاً على أن نسبة التعليم في سورية عالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف العكام: كما أن هذا يدل على أنه لا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة في أي عمل تكون المرأة قادرة على القيام به، مشيراً إلى أن المرأة أثبتت جدارتها في مهنة المحاماة وفي غيرها من المهن التي كانت سابقاً حكراً على الرجال.

ورأى العكام أن عدد المحامين الذي بلغ أكثر من ٣٧ ألف محام في سورية بالنسبة لعدد السكان والدعاوى المنظورة في القضاء ليس كبيراً، لافتاً إلى أنه عادة ينسب عدد المحامين إلى عدد السكان وهذا يعدوا مؤشراً من مؤشرات التنمية فيها، مضيفاً: نحن بحاجة إلى عدد أكبر وخصوصاً أن هناك أعداداً كبيرة من الدعاوى منظورة أمام القضاء.

واعتبر العكام أنه لا يوجد فرق بين المحامي والمحامية باعتبار أن كلاهما درس القانون وكلاهما قادران على متابعة أي قضية قانونية.